مجلة البحوث السياسية و الادارية

JPAR
2017./ Vol. 06, N°02
E-ISSN : 2602-6104
University of Djelfa Algeria
Available online at http://www.asjp.cerist.dz

دور البرنامج النووي الإيراني في المشروع الإقليمي الإيراني.

الاسم: لزهر
اللقب : وناسي
الرتبة: استاذ محاضر –أ
المؤسسة: جامعة باتنة -1

الاسم: عبد الوهاب
اللقب: لوصيف
- الرتبة: أستاذ مساعد - أ –
- المؤسسة: جامعة خنشلة

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موقع البرنامج النووي الإيراني ضمن الأجندة الاستراتيجية لإيران في منطقة الشرق الأوسط، وتتضمن أربعة محاور أين تطرقنا في المحور الأول إلى الموقع الجيوحضاري لإيران والمنطلقات المذهبية للمشروع الجيو سياسي الإيراني مرورا بالتلازم بين صعود القوة الاقليمية والمسالة النووية الإيرانية بالإضافة إلى موقع المقاربة النووية الإيرانية ضمن المعادلة الاستراتيجية الاقليمية والدولية وصولا إلى الاتفاق النووي الإيراني مع المجموعة الدولية وعودتها تدريجيا إلى المجتمع الدولي وتأثير ذلك على مرتكزات المشروع الاقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط.

Abstract

The studytry to put a spot light on the Iraniannuclear program withinit'sstrategytoward the middle eastarea.

First, westart by focusing on the combinationbetween the IranianGeo-civilisation location, and the doctrinal perspectives of the Iraniangeopoliticalproject .Than the rise of Iran as a regional power, according to « the nuclear question », in addition to Iraniannuclearapproachwithin the regional and international strategicequation. Down to Iran'snuclear agreement with the international community and it's impact on the pillars of the Iranianregionalproject in the middle east.

مقدمة:

تمتلك إيران كثيرا من المقومات الأساسية للقيام بأداء دورإقليمي فاعل في محيطها الإقليمي الشرق أوسطي. خاصة بعد انجازها للاتفاق النووي الأخير الذي أدى إلى رفع حزمة العقوبات القاسية سياسيا و اقتصاديا و عسكريا ، التي رزحت تحت نيرها بشكل خانق لما يقارب الأربعة عقود ، الامر الذي فتح لها الباب على مصراعيه للاندماج بشكل اكثر انخراطا ونشاطا ضمن المجموعة الدولية من جديد على مختلف الصعد و المستويات الامنية و الاقتصادية و الطاقوية وغيرها. كل ذلك مدعوما بإمكانيات هائلة تتمتع بها الجمهورية الاسلامية الايرانية من الناحية البشرية و العلمية والجغرافية و الثروات الطبيعية والامتداد التاريخي العميق، والتأثير المعنوي الكبير على دول الجوار الجغرافي ، وهو ما يجعلها طرفا مهما في أية ترتيبات ومعادلاتإقليمية ضمنمختلف سياقات النظام الدولي وتفاعلاته المختلفة.

ولعل القضية الأبرز و الأهم في هذه الاستراتيجية هي القضية – او البرنامج النووي الإيراني- وما شهدته من تناقضات وتجاذبات أسفرت في النهاية عن توقيع الاتفاق النووي بين إيران مع المجموعة الدولية ممثلة فيما يعرف بمجموعة (5+1).
سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على إشكالية مفادها : ما موقع البرنامج النووي الإيراني ضمن مشروعها الإقليمي والجيو سياسي في منطقة الشرق الأوسط؟

تتفرع عن الإشكالية المطروحة مجموعة من التساؤلات الفرعية نوردها فيما يلي:

- ماهي أهم المنطلقات الإيديولوجية والاستراتيجية للمشروع الإقليمي الإيراني؟
- ماموقع القضية النووية الإيرانية ضمن المعادلات الاستراتيجية الإقليمية والدولية؟
- ماهي الانعكاسات الجيوبوليتيكية للاتفاق النووي الإيراني مع المجموعة الدولية على الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط؟

للإجابة على الإشكالية السالفة الذكر ومختلف التساؤلات المنبثقة عنها نقترح المحاور التالية:

-اولا : الموقع الجيو- حضاري لإيران والمنطلقات المذهبية للمشروع الجيوسياسي الإيراني.

- ثانيا :التلازم بين صعود القوة الإقليمية والمسألة النووية في الحالة الإيرانية.

- ثالثا: البرنامج النووي الإيراني في ميزان المعادلة الإستراتيجية الدولية والإقليمية.

- رابعا:ترتيبات ما بعد الاتفاق النووي الإيراني والقيود الجيوسياسية لإعادة الاندماج في المجتمع الدولي.

أولا:الموقع الجيو حضاري لايران والمنطلقات المذهبية للمشروع الجيوسياسي الايراني.

تستند توجهات الدولة الخارجية إلى العديد من العوامل والتفاعلاتالتاريخية وتعد السمات الثقافية والطموحات الإيديولوجية والضغوط الديموغرافية والقناعات الدينية حاسمة في تحديد نظرة أي من البلدان إلى بيئته و موقعه ضمن جيرانه، لا تشكل إيران استثناء لذلك فقد تحولت إيران كمعظم الدول الثورية، من لاعب متشدد يتحدى المعايير الدولية والإقليمية إلى دولة براغماتية تنتهج سياسة قائمة على حسابات المصالح القومية. إذ يتحلى القادة الإيرانيون عبر الأجيال بحس متفرد بتاريخهم وعظمة حضارتهم، وادراك جيد لدورهم الخارجي(1).استنادا على ما سبق كانت السياسة الخارجية الايرانية عبر التاريخ ،تتسم دائما بالطابع الهجومي حيث بسطت الامبراطوريات الفارسية الحاكمة سيطرتها على أراض

امتدت من اليونان إلى الهند قديما ،ثم قامت السلالات الفارسية الحاكمة من الساسانيين والصفويين بالتوسع الإمبراطوري ذاته(2)، بينما هذا الموروث التاريخي جعل الساسة الايرانيون يحسون بالفوقية اتجاه الجيران،ما ينبأ عن جوهر الكوزمولوجيا الفارسية حيث يؤمن الإيرانيون بالنظر إلى تاريخهم وعظمة حضارتهم بوجوب امتلاك بلدهم للريادة الإقليمية.

وعليه لا يمكن فهم سياسة إيران الإقليمية على الوجه الأمثل إلا عبر النظر إلى مفهوم المركزية الإيرانية ، وما أفرزه هذا المشروع من نظريات ومشاريع كبرى أثرت في رؤية إيران لذاتها، وكذلك في صياغة استراتيجيتها اتجاه المنطقة وهذه النظريات هي :المهدوية الثورية، ونظرية أم القرى، وجيوبوليتيك الشيعة.

_**المهدوية الثورية:** ترفض المهدوية الثورية القراءة التقليدية القائمة على الانتظار السلبي لظهور الإمام،وهي تقوم على تثوير الأوضاع والعمل الحثيث على التمهيد لظهور المهدي المنتظر.

وقد تبنى المشروع الثوري الإيراني نظرية ولاية "الفقيه" المطلقة التي تعتبر الولي الفقيه نائبا عن الإمام المهدي المنتظر، وبحسب هذه النظرية فإن الولي الفقيه الإيراني منوط به التمهيد لظهور الإمام المهدي، ويقدم هذا المشروع للشيعي الإيراني ما يحقق دينه، أي نصرة الإمام المهدي، ودنياه عبر تكريس المركزية الإيرانية في ريادة هذا المشروع. بينما يلغي هذا المشروع دنيا الشيعي غير الإيراني عبر انتزاعهمن وطنيته وانتمائه لدولته، ويكتفي بتقديم وعود دولة المهدي المفترضة له، وبذلك يمنحه سعادة الآخرة فقط عبر مساهمته في تحقيق هذا المشروع(3).

-**نظرية أم القرى:** تعني أن تكون إيران مركز الأمة الإسلامية، حيث تضفي النظرية في نهاية المطاف إلى إقامة إمبراطورية إسلامية على شاكلة الخلافة العباسية أو الخلافة العثمانية، وفق النظريةفإن إيران الإسلامية هي أصلح دولة لان تكون " أم القرى" للمسلمين أي محورا للعالم الإسلامي(4).

تعد نظرية "أم القرى " رؤية حالمة، فلا يمكن لنظام يتبنى (ولاية الفقية) التي تستند إلى العقيدة الشيعية قيادة العالم الإسلامي الذي يشكل السنة أغلبية فيه.

_**نظرية جيوبوليتيك الشيعة:** يتألف جيوبوليتيك الشيعة كما ينظر له المختصون الإيرانيون من ثلاثة عناصر: الجغرافيا، البعد السياسي، والقوة.

-**الجغرافيا**: على صعيد الجغرافيا تعتبر إيران قلب جيوبوليتيك الشيعة لأن 40% من الشيعة يقطنون فيها، وكلما زادت قوة إيران تعزز هذا المشروع. ويقدر المتخصصون الإيرانيون عدد الشيعة في العالم مابين 140و 215 مليون، ويرون أن أكثر تجمع شيعي يتسم بانسجام سكاني وجغرافي من بين التجمعات الشيعية في العالم، هم شيعة منطقة الخليج العربي التي تقع في الجوار الإيراني، والذين تشكل نسبتهم من مجموع سكان المنطقة نحو70%(5).

البعد السياسي: يعتبر المذهب الشيعي مذهبا عقائديا سياسيا لأنه يقوم على فكرة الإمامة، ويضاف إلى هذا البعدرؤية علماء الشيعة للسياسة والقوة، ونظرية ولاية الفقيه الحاكمة اليوم في إيران تجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية، فالقائد الأعلى للثورة هو في الوقت نفسه الولي الفقيه، وهي زعامة دينية سياسية للشيعة في العالم تعني أن الشيعة في أي مكان هم رعايا الولي الفقيه(6).

القوة : لقد كان من نتائج تحول التشيع إلى من مجرد مذهب إلى سلطة حاكمة اكتسابه ماهية جيوبوليتيكية، وزيادة حمولته السياسية ، ولعل ما يزيد أهمية ذلك أن هذا الأمر وقع في دولة مهمة مثل إيران لها نفوذها الإقليمي وتطلعاتها التاريخية بحيث تسعى لأن تكون قوة مكافئة للقوى الكبرى.ومن النادر

أن يصدر كتاب أو دراسة تتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية دون التطرق إلى دور المذهب الشيعي في صوغ هذه السياسة(7).

إذن فمشروع جيوبوليتيك الشيعة يقوم على مرتكزأن إيران هي محور العالم الشيعي، ويقسممنظروالمشروع دوائر هذا العالم إلى دائرتين: الدائرة الأقرب جغرافيا لإيران؛ مثل الشيعة في أذربيجان والعراق ودول الخليج وباكستان وأفغانستان،وتكتسب هذه الدائرة أهمية كبرى من الدائرة الثانية بحكم الجوار الجغرافي مع إيران، وللتقارب الفكري والعقائدي بين شيعة إيران وشيعتها فأغلبهم شيعة اثنا عشرية ، أما الدائرة الثانية فهي قريبة جغرافيا لكنها غير متطابقة فكريا وعقائديا مع شيعة إيران مثل :الشيعة في سورية واليمن وتركيا وآسيا الوسطى والهند وكشمير(8).إن انتصار الثورة الإسلامية في إيران أعطت الشيعة هوية خاصة بهم تميزهم عن محيطهم، وأنها شجعتهم على تأسيس تنظيمات مما أدى بالتدرج إلى التكامل السياسي الشيعي، وان انخراطهم بهذه التنظيمات منحهم ثقة بالنفس لدخول اللعبة السياسية والمشاركة في السلطة في بلدانهم.

ثانيا :التلازم بين صعود القوة الإقليمية والمسألة النووية.

تعد إيران كما أسلفنا قوة قديمة في قلب منطقة حيوية من الناحية الإستراتيجية تمتلك مقومات أساسية للعب دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة (79 مليون نسمة)،وموقع جغرافي ممتاز، وامتداد تاريخي وحضاري عميق له تأثير متواصل على دول الجوار الجغرافي. ويقوم المشروع الإيراني على أن تصبح إيران قوة نووية في منطقة الشرق الأوسط، لأنه على حسب اعتقاد القيادة السياسية للجمهورية الإيرانية الإسلامية كما حدث خلال قراءتها للغزو الأمريكي للعراق عام 2003، إذ انه لو كان العراق يمتلك قدرات نووية لما تجرأت الولايات المتحدة الأمريكية على غزوه. كما أن القيادة الإيرانية استخلصت العبر من التجربة الكورية الشمالية في مسألة امتلاك أسلحة نووية(9)،وبالتالي فالمسألة النووية بالنسبة للقادة الإيرانيين هي حتمية إستراتيجية وذلك نتيجة عدة دوافع سواء في شقها السياسي، الأمني، العسكري وكذلك الاقتصادي.

الدوافع السياسية للبرنامج النووي الإيراني.

حسب الكثير من المحللين فأن إيران لا تسعى إلى امتلاك التكنولوجيا النووية فقط لحاجتها إليها مستقبلا، بل لإشباع شعور قومي بالتفوق، فإيران تنظر إلى نفسها على أنها دولة ذات جذور فارسية عميقة، وأنها كانت في يوم من الأيام قوة عظمى، وهي من دون شك تطمح إلى تبوأ مثل هذه المكانة مرة أخرى في المنطقة، وطالما عملت لتكون كذلك منذ عهد الحكام الصفويين مرورا بالشاه وانتهاء بالثورة الإسلامية التي عززت هذا الشعور لدى جميع فئات الشعب الإيراني، خاصة في ظل الثراء الطاقوي الكبير (نفط + غاز) ما يجعلها في مصاف البلدان ذات الإمكانيات الجبارة.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار أن عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية تندرج في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية، كما تندرج ضمن برنامج متكامل لإعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية، وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات امن الخليج ومنطقة شمال غرب آسيا(10)، وتصل الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية في المنظومة الدولية في وضع إستراتيجية استقطابية هدفها الأول هو ملء الفراغ الإيديولوجي في العالم الثالث عقب الانهيار السوفياتي،

والثاني استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، على أساس نظام يستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، لذلك فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية(11)،و في المقابل كان ذلك مدعاة إلى إثارة المخاوف لدى دول الجوار من السعي النووي الإيراني ، خاصة دول الخليج العربي التي عبرت عن مخاوفها بشكل صريح وعلني أكثر من مرة ، والحقيقة أن هذه المخاوف الخليجية هي ما دعا إلى عقد مؤتمر المنامة في سبتمبر 2006 ، طالب فيه المؤتمرون بضرورة امتلاك العرب للتكنولوجيا النووية كرد فعل مضاد للنووي الإيراني، فامتلاك إيران للقنبلة النووية سيعتبر تطورا جديدا ذو انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج العربي وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية – الخليجية والعلاقات العربية – الإيرانية على نحو أوسع(12).

-الدوافع الأمنية والعسكرية للبرنامج النووي الإيراني:

يبدو أن الساسة الإيرانيون تكونت لديهم قناعة بأن امتلاك إيران التكنولوجيا النووية وحده القادر على إعطائها قوة الردع اللازمة، إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من العوامل والظروف وراء سعي إيران لامتلاك السلاح النووي أبرزها(13):

أ- تعتقد إيران أن دورها التاريخي في غربي آسيا والشرق الأوسط يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى الذي يتمثل في امتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند، باكستان، إسرائيل) للسلاح النووي وضرورة لعب دور قيادي وأساسي في العالم الإسلامي باتجاه السعي لدخول<<النادي النووي>>.

ب- ترى إيران ضرورة الاستفادة من الدروس التي استقتها من حربها مع العراق في الثمانينيات من القرن الماضي والقصور الذي كانت تشعر به في الرد على الهجمات العراقية بالسلاح الكيماوي والصواريخ ضدها. حيث تعتبر إيران أن هذه الحرب شكلت تحديا استراتيجيا وتاريخيا لها، لذلك ترى إيران بأنه لو تعرضت لحرب مستقبلية بحجم حربها مع العراق فإن ذلك سيشكل تهديدا إستراتيجيا لها، وهذا التهديد لا يمكن إستيعابه أو ردعه إلا من خلال امتلاك قوة حاسمة كالسلاح النووي.

ج- امتلاك إيران للسلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في مسألة أمن الخليج وجنوبي غربي آسيا.

د- محاولات بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تغيير النظام الإيراني، خاصة وأن إيران أصبحت تدرك تماما بأنها ربما تكون الهدف القادم للولايات المتحدة الأمريكية، بعد احتلال العراق وقبله أفغانستان في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تأسست على خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، هذا من جهة ومن جهة أخرى من خلال وضعها الجيو-استراتيجي في بيئتها الإقليمية ، حيث أصبحت بين فكي كماشة تحكم قبضتها القوات الأمريكية الكثيفة الانتشار والتسلح في كل من العراق و أفغانستان بعد احتلالهما ، فضلا عن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في كل من قطر، البحرين، السعودية، وفي مياه الخليج، إضافة إلى دول آسيا الوسطى.

هـ- شعور إيران بالقلق من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي وحصولها على كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة، فضلا عن الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول مع الو، م، أ.

و- وجود تيار متشدد داخل إيران يطالب الحكومة الإيرانية بالانسحاب من معاهدة منع الانتشار وإيقاف تعاونها مع الوكالة الدولية، نتيجة سياسة الكيل

بمكيالين التي تنتهجها المجموعة الدولية اتجاه الملف النووي الإيراني(14).

-الدوافع الاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني:

يركز المسؤولون الإيرانيون في تبريرهم لدوافع وأهداف برنامج بلادهم النووي على الأبعاد الاقتصادية له، حيث تذهب تقديرات الحكومة الإيرانية إلى أن هذا البرنامج يرمي إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية لتخفيض استهلاكها من النفط والغاز، لاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران مستقبلا(15).

تشير الحكومة الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة بل تسعى إلى خفض النسب الحالية لتوفير ثروتها القومية من النفط والغاز، و توجيهما نحو التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية لاسيما في ظل التآكل المتزايد في القدرات التصديرية الإيرانية من النفط بسبب العقوبات المفروضة على إيران،فضلا عن ذلك يشدد بعض المتابعين السياسيين على أن خطط إيران لإنتاج الطاقة النووية تنبع من أن الدولة أنفقت قدرا كبيرا من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه لشراء المفاعلات النووية بهدف توفير الطاقة الكهربائية، وأنه من الواجب على الحكومات الإيرانية المتعاقبة استكمال البنية التحتية النووية لتوليد الطاقة الكهربائية النووية.

ثالثا: البرنامج النووي الايراني في ميزان المعادلة الإستراتيجية الإقليمية والدولية.

أثار امتلاك إيران لبرنامج نووي مواقف متباينة سواء على المستوى الإقليمي من خلال بعض القوى الإقليمية المنافسة لإيران على النفود في المنطقة ومن بين هذه الدول: تركيا، مصر ، إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي ، و إما على المستوى الدولي، فقد ظهرت اختلافات جوهرية بين القوى الكبرى فالمواقف الروسية الصينية اقل تشددا من المواقف الغربية بزعامة الولايات المتحدة التي تطالب بضرورة إيقاف هذا البرنامج وتعويضه بحزمة من الامتيازات التي تقترحها على الجمهورية الإسلامية.

1-التصورات الإقليمية حول الأهداف النووية الإيرانية: يبرز في هذا الإطار أربعة رِؤى للقوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط يمكن التطرق إليها وفق الآتي:

-**التصور التركي لتوجهات إيران النووية**: لم تتوانى تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عن لعب دور إقليمي يتناسب مع حجمها وموقعها الجيو استراتيجي، وهو الذي وضع عدة تحديات أمامها، ومن ابرز هذه التحديات الملف النووي الإيراني ، لاسيما في ظل التنافس الإقليمي بينهما والذي عززه –أي التنافس- تباين المصالح واختلاف طبيعة النظامين الحاكمين في الدولتين المتجاورتين ، او بفعل أنماط تحالف الدولتين إقليميا ودوليا، الأمر الذي رسخ الافتراق بدل الالتقاء، ويمكن القول أن القضية النووية الإيرانية وضعت تركيا في مأزق استراتيجي، فهي من ناحية ترفض الحرب الأمريكية على طهران (في حال حدوثها)، لما سيترتب عنها من فوضى تضاعف الأوضاع السياسة والأمنية في المنطقة سوءا وتدهورا، ومن ناحية ثانية ، قد لا تستطيع تحمل النتائج التي قد تترتب على افتراق سياستها مع الولايات المتحدة إزاء هذه الحرب، او امتلاك إيران أسلحة نووية(17).

- **التصور المصري لتوجهات إيران النووية**: تبنت مصر على المستوى الرسمي موقفها التقليدي من امتلاك دول المنطقة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، حيث أكدت رفضها وجود قوى نووية في المنطقة وبالتالي فإن البرنامج النووي الإيراني لم يكن استثناءا من هذه الحالة.

وفي هذا الصدد أكد وزير الخارجية المصري السابق- أحمد أبو الغيظ- أن<<ضرورة التوصل إلى حل دبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وأن مصر لا تقبل ظهور قوة عسكرية نووية في المنطقة>>(18).

-التصور الإسرائيلي لإيران النووية:

موقف إسرائيل من التوجهات الإيرانية محكوم بمحددين رئيسيين: أولهما يتمثل في القلق الشديد من احتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي، وثانيهما هو الخوف من كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. فعلى الرغم من امتلاك إسرائيل ترسانة ضخمة من الرؤوس النووية ووسائل إيصالها، ورفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي(19)، فإنها تعاملت بهاجس شديد مع البرنامج النووي الإيراني، وقد أشار عدة مسئولين أمنيين وعسكريين إلى ضرورة تبني القوة العسكرية للتخلص من هذا البرنامج على غرار البرنامج النووي العراقي.

-رؤية دول الخليج لتوجهات إيران النووية.

إن ثمة اتفاقا خليجيا عاما حول وجود مصلحة عليا لدول الخليج في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض إي محاولة إيرانية لصنع الأسلحة النووية. حيث تدرك دول الخليج أن القدرة النووية الإيرانية يعد عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة المضطربة بالأساس، حيث لايمكن توقع نتائجه على المديين المتوسط والبعيد(20).

- المواقف الدولية حول الأهداف النووية الإيرانية:

إن من بين أهم أولويات الأجندة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط هو ضرورة منع إيران من امتلاك أو اقتناء التكنولوجيا النووية التي قد تؤهلها لامتلاك القنبلة النووية، وهو ماقد يهدد التفوق الإسرائيلي في المنطقة .حيث صرحت مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي سابقا "كوندوليزا رايس " في مقابلة أجرتها معها شبكة NBC التلفزيونية<< إن العالم لن يسمح لإيران بتطوير أسلحة نووية والولايات المتحدة لن تمكنها من ذلك>>(21)،وتم إدراج إيران ضمن محور الشر والدول المارقة على خلفية أحداث 11 سبتمبر 2001، وسعت الو، م، أ إلى تغيير النظام الإيراني بأكمله وليس تغيير سياسته فحسب.

وفي الأخير فإن واشنطن والكثير من دول العالم تخشى أن تطور إيران تدريجيا التقنية والخبرات الازمة لصناعة أسلحة نووية تحت ذريعة إقامة أبحاث سلمية.

-موقف الإتحاد الأوروبي من التوجهات النووية الإيرانية:

نجح الجانبان (الأوروبي والإيراني) عام 2003 في إيران إلى اتفاق مبدئي على وفق النشاط النووي الإيراني، مقابل مكافآت اقتصادية وتكنولوجية أوروبية، غير أن الاتفاق لم يستمر طويلا بسبب استئناف طهران لعمليات تخصيب اليورانيوم، مما أدى بالأوروبيين إلى التخلي عن تعهداتهم اتجاه إيران، وذلك نتيجة الضغوط الأمريكية خاصة التي قام بها الرئيس السابق بوش الابن عقب زيارته الأوروبية عام 2005، ولضرورات الحفاظ على التوازن في الموقف الغربي عموما (الأوروبي والأمريكي)، اتجه الموقف الأوروبي للانصهار في البوتقة الأمريكية، من خلال تبني الترويكا الأوروبية للرؤية الأمريكية القائلة بفرض عقوبات اقتصادية على طهران بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن(22).

-موقف روسيا من التوجهات النووية الإيرانية :

توجد عدة محددات حكمت الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني والتي نوردها فيما يلي:

-التعاون مع إيران دون أن تخترق التزاماتها الدولية لمنع الانتشار النووي والاتجار فيها .

-الأهمية الاقتصادية للتعاون النووي مع إيران، وقد تخطت قيمة هذا التعاون المليار دولار، وإنقاذ آلاف العمال الروس الذين يعملون داخل إيران ، وأنقذ نحو 300 مشروع صناعي في منطقة سان بطرس برغ من التوقف.

- نشاط الشركات الروسية التي عملت على تطوير القدرات الإيرانية في مجال الطاقة السلمية تم تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة(23).

وبالتالي فالموقف الروسي تحكمه مصالح اقتصادية يراعيها وفق القانون الدولي.

-موقف الصين من التوجهات النووية الإيرانية:

تعتبر إيران حاليا ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين، والتي توفرها طهران 14% من نفطها المستورد، وتبرز دلالة الأهمية التعاونية في توقيعهما لاتفاق طاقة يمتد لمدة 25 سنة في أكتوبر 2004 بقيمة 70 مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال والبترول، كما تتولى مجموعة سيونبيك الصينية تطوير حقل

<< بدوران>> الإيراني للنفط جنوب غرب البلاد، والذي تقدر احتياطه بحوالي 3 مليار برميل، وتشتري الشركة الصينية بموجب مذكرة التفاهم 250 مليون طن من الغاز المسال على 25 سنة من إيران، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف الغاز في مدينة " بندر عباس" جنوب إيران(24).

وبالتالي فإيران تجد ان الصين حليف استراتيجي لها على المستوى التجاري وكذا مجال تامين حاجاتها الدفاعية، إضافة إلى حاجة طهران إلى دعم بكين لها في مواجهة الضغوط الغربية داخل مجلس الامن الدولي.

<u>رابعا:الإتفاق النووي الإيراني وعودة إيران إلى حظيرة المجتمع الدولي:</u>

تعتقد النخبة السياسية الحاكمة في طهران ان الاتفاق النووي بينها وبين المجموعة الدولية ممثلة في مجموعة (5+1) سيسمح لها بالمضي قدما في تطوير برنامج نووي محلي ويقتصر على الأغراض السلمية، ويواكب المعطيات العلمية والاقتصادية، وفق خطة العمل المشتركة ورؤية تهدف لبناء الثقة وتشجيع المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، سيتبع القيود المبدئية التي حددها الطرفان بشكل ثنائي والموصوفة في هذا الإتفاق على انها تطور تدريجي، ضمن خطوات معقولة لبرنامج إيران السلمي، بما في ذلك أنشطتها في مجال التخصيب، بحيث يؤدي إلى برنامج تجاري يقتصر على الأغراض السلمية، وذلك وفقا لمعايير حظر انتشار الأسلحة النووية المتعارف عليها دوليا.

سيؤدي هذا الاتفاق إلى الرفع الشامل لكافة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العقوبات المتعددة الأطراف والعقوبات التي فرضها كل بلد على حدى، والمتعلقة ببرنامج إيران النووي، بما فيها خطوات لتأمين منقذ لإيران إلى ميادين التجارة، التكنولوجيا،والتمويل والطاقة(25).

ومن أبرز النقاط التي جاءت في اتفاق خارطة الطريق بين إيران ومجموعة(5+1) أن تنفذ إيران وبشكل كامل خارطة طريق خاصة بتوضيح قضايا بارزة سابقة وراهنة، متفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتضمن تلك الخارطة ترتيبات لمعالجة القضايا السابقة و الراهنة التي تثير القلق والمرتبطة ببرنامجها النووي، حسب ما هو مطروح في الملحق

الخاص بتقرير الوكالة الدولية الصادر في 8 نوفمبر 2011 (مجلس الحكماء/ 65/2011)، وتكمل إيران التنفيذ الكامل للنشاطات المنضوية تحت خارطة الطريق بحلول 15 أكتوبر 2015 وبعد ذلك يقدم المدير العام للوكالة التقييم النهائي لكافة القضايا البارزة السابقة و الراهنة إلى مجلس الحكماء لاتخاذ الإجراء اللازم. هذا من جهة ومن جهة أخرى تسمح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة تنفيذ الإجراءات الطوعية حسب مددها الزمنية المحددة بالإضافة إلى تطبيق إجراءات الشفافية، حسب ما هو منصوص عليه في خطة العمل الشاملة المشتركة وملاحقتها، وتتضمن هذه الإجراءات حضور على المدى الطويل للوكالة في إيران، ومراقبة الوكالة لخامات اليورانيوم التي تنتجها إيران من كافة محطات خامات اليورانيوم لمدة 25 عام، واحتواء عفنات أجهزة الطرد المركزي وأجهزة الضخ لمدة 20 عام، ووضعها تحت المراقبة اللصيقة ، واستخدام التكنولوجيات الحديثة المعتمدة التي تصادق عليها الوكالة، ومن ضمنها قياس كمية التخصيب عبر الأنترنت واستخدام الأختام الإليكترونية، وتوفير آلية موثوقة لضمان اتخاذ قرار سريع، يستجيب لمخاوف الوكالة الخاصة بالنفاذ إلى المواقع لمدة 15عاما(26).

وبتوقيع إيران للاتفاق النووي مع المجموعة الدولية كان حدثا هاما ومنعرجا حاسما في مسار برنامج إيران النووي والذي صنع الحدث طيلة الفترة الماضية، مما أسهم في عودة إيران إلى الساحة الدولية وذلك نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية والعسكرية عليها مما يسمح لها بتطوير قدراتها الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادها الذي تضرر جراء العقوبات الشاملة والمتعددة الأطراف.

خـــاتمـــة:

من خلال ما سبق نستطيع القول أن البرنامج النووي الإيراني كان حجر الزاوية في المشروع الإقليمي و الجيو سياسي سواء في مرحلة الأزمة مع المجتمع الدولي حيث ظلت إيران متمسكة بحقوقها النووية وعرفت كيف تستخدم أوراقها التفاوضية رغم ما تعرضت له من ضغوط وعقوبات إلى غاية التوقيع على الاتفاق النووي وما سينعكس عليها اقتصاديا وعسكريا، مما سيسمح لإيران بتطوير قدراتها سواء الاقتصادية أو الأمنية و العسكرية مما يساعدها على استرجاع مكانتها الإقليمية خاصة بعد العقود التي وقعتها مع مختلف القوى الكبرى (روسيا، الصين ، جنوب افريقيا، فرنسا...الخ) من اجل تطوير مختلف القطاعات الإقتصادية و العسكرية وبالتالي أداء دور زعامة إقليمية مقتدرة مبنية على خلفية حضارية وإيديولوجية ، بحيث يؤكد الأستاذ وليد عبد الحي ان إيران ستصبح قوة إقليمية رائدة في آفاق 2020.

الهوامش:

1-راي تقية، إيران الخفية،الطبعة الأولى، ترجمة أيهم الصباغ(الرياض، دار العبيكان، 2010)، ص79.

2- المرجع نفسه، ص79.

3-المنطلقات المذهبية للمشروع الجيوسياسي الإيراني، مستمدة من ورشة عمل مغلقة عقدت في أبو ظبي بتاريخ 7 أفريل 2004، من طرف مركز الإمارات للسياسات، ص38.

4-المرجع نفسه، ص39.

5-المرجع نفسه، ص42.

6-المرجع نفسه، ص44.

7- المرجع نفسه، ص44، 45.

8-توفيق المديني، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير(دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2010)، ص323.

9-المرجع نفسه، ص327، 328.

10- وسام الدين العلكة، التحدي الإيراني: حقيقة أم وهم، الطبعة الأولى، (دير الزور، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، 2013)، ص135.

11-المرجع نفسه، ص136.

12-المرجع نفسه، ص 137، 138.

13- زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى(القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص150، 151.

14-فاطمة غلمان، النظام النووي والكيل بمكياليين(المستقبل العربي، العدد 357، نوفمبر، 2008)، ص97.

15-وسام الدين العلكة، مرجع سابق،ص 143.

16- المرجع نفسه، ص144.

17-محمد جمال مظلوم، ممدوح حامد عطية، (الصراع النووي في قارة آسيا، الطبعة الأولى، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2010)، ص280.

18- المرجع نفسه، 281.

19-زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق ، 127.

20- المرجع نفسه، ص129.

21- المرجع نفسه، ص132.

22- محمد جمال مظلوم، ممدوح حامد عطية، مرجع سابق ، ص282.

23- عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا وإيران ، التفاعل النووي في المساحة الرمادية (الدراسات الإستراتيجية ،العدد 02، الجزائر ،جوان 2006، ص110),

24-المرجع نفسه، ص111.

25-خطة العمل المشتركة(الاتفاق النووي الإيراني) على:

www .NEW SYRIAN .NET

26- المرجع نفسه.